النهار
الخميس 10-02-2011 العدد 24301
6

فيما لا تزال شركات الإنترنت ماضية في تحركها

هل توافق الهيئة الناظمة على منح نحاس الترخيص ؟

عندما سئل وزير الاتصالات شربل نحاس عند اطلاقه مشروع خدمات "الجيل الثالث" في قطاع الخليوي عن حاجته الى مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء، أجاب "قطعا لا، لأن الخدمات تقدمها شركتان تملكهما الدولة وتقومان بعمل تطويري في سياق اعمال تطوير قطاع الخليوي". جواب نحاس معطوفا على خطوة وزير الطاقة جبران باسيل توجيه كتاب يخاطب فيه مديرية الجمارك الخاضعة لوصاية وزارة المال لخفض رسم البنزين بمقدار 3 آلاف ليرة، دفع اوساط سياسية الى السؤال عن دور مجلس الوزراء في ممارسة مسؤولياته كسلطة تنفيذية في المرحلة المقبلة وخصوصا أن مرحلة تصريف الاعمال دفعت وزراء تحت عنوان تسيير شؤون الدولة والمواطنين، الى تجاوز سلطة المجلس والتفرّد بقرارات ستكون حكومة الرئيس نجيب ميقاتي مدعوة الى استعادتها لدرسها واقرارها بمراسيم صادرة عن السلطة التنفيذية.

ولا تستبعد المصادر عينها، ان تكون المشاورات الجارية بين الوزير نحاس والهيئة الناظمة للاتصالات في شأن ترخيص الموجات لشركتي الخليوي المكلفتين تنفيذ مشروع خدمات "الجيل الثالث" تصب في هذه الخانة، خصوصا بعدما بات واضحا ان توفير هذه الخدمات يجب ان يمنح وفق القانون رقم 2002/431 بموجب مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء وفقا لدفتر شروط تعده الهيئة الناظمة. وهذا يخالف ما اعلنه نحاس في مؤتمره الصحافي عندما اعتبر ان "القانون ليس ناجزاً لعدم اكتمال شروط تنفيذه، واما القواعد العامة لعمل قطاع الاتصالات فيضعها وزير الاتصالات. وبما ان الوزير لم يضع هذه القواعد بعد، فان القانون ليس نافذا وعلى هذا الاساس منح الاذن باستعمال الترددات وهي ملك عام".

وفي هذه الحال ثمة مجموعة من الاسئلة التي تطرح:

- اذا كان القانون غير نافذ، فعلى أي اساس أنشئت الهيئة الناظمة وهي منبثقة من هذا القانون؟ وهل هذا يعني انها غير موجودة؟
- اذا كان هذا واقع الحال، كيف استعين بالهيئة قبل أشهر للتصديق على الخروقات الاسرائيلية، بينما هُمّش دورها في الاعداد لدفتر شروط تلزيم شركتي الخليوي من دون مصادقة مجلس الوزراء عليه؟
- اذا كانت الدولة لا تحتاج الى ترخيص والقانون غير نافذ، لماذا منحت الهيئة شركتي الخليوي عام 2009 وبناء على طلب وزير الاتصالات آنذاك جبران باسيل، ترددات ضمن 1800 ميغاهرتز؟ ولماذا يطلب الوزير نحاس منها اليوم اعطاء الترخيص للشروع بمشروع "الجيل الثالث"؟

ووفق المعلومات المتوافرة لـ "النهار" طلب نحاس الى الهيئة اعداد موافقة خطية مسبقة باعطاء الترددات المطلوبة يقدم على اثرها وزير الاتصالات طلبا اليها في هذا الشأن. وتفيد المعلومات ان خطوة نحاس تجاهها استباقية لضمان موافقتها على اعطاء الترخيص بالترددات عند تقديم الطلب. وفهم ان الهيئة لا تزال في صدد درس الامر.

دعاوى الانترنت

في موازاة ذلك، لم تتلقف وزارة الاتصالات مسألة عزم عدد من شركات قطاع الانترنت اقامة دعاوى تحفظ فيها حقوقها بفعل الضرر الذي ستتكبده من جراء قيام الوزارة بالترخيص لشركتي "أم تي سي" و"ألفا" تقديم خدمات "الجيل الثالث" في ظل غياب المنافسة العادلة والمشروعة، ولا تستبعد مصادر مواكبة للملف ان يكون تحركها في اتجاه الهيئة الناظمة جاء لاحتواء اي استغلال لهذه المسألة في اي نزاع قانوني قد ينشأ ويترتب عليه الطعن بشرعية القرارات المتخذة في شأن التلزيم والترخيص.

وعلى رغم اعلان "الجمعية اللبنانية للاتصالات" انها غير معنية بأي تحرك تعتزم شركات معينة القيام به، بما يحلها من اي التزام في هذا الشأن، أكدت اوساط معنية بالقطاع ما اوردته "النهار" في هذا الشأن مشيرة الى ان عددا من الشركات وتحسسا منها بالأخطار المترتبة عن غياب المنافسة العادلة في هذا القطاع تهدد مستقبلها وديمومة عملها في ظروف تنافسية غير عادلة، تستعد لاقامة دعاوى تحفظ فيها حقوقها.

وتؤكد هذه الاوساط أن خطوة الشركات المشار اليها تأتي بعدما اصطدمت برفض السلطات المعنية الاستماع الى هواجسها والاستجابة لمطالبها.

وعلم ان المطالب التي عرضت على وزير الاتصالات والهيئة الناظمة رفعت الى رئيس الوزراء المكلف نجيب ميقاتي لوضعه في أجواء التحرك الذي تقوم به هذه الشركات، معربة عن أملها في أن يتاح للحكومة العتيدة فرصة اعادة النظر بهذه المسألة وفتح باب المنافسة أمام القطاع الخاص بما يؤدي الى تطوير قطاع الاتصالات ومواكبته لأحدث التقنيات الجديدة بحيث لا يقتصر التطوير على اطلاق خدمات "الجيل الثالث" التي باتت تكنولوجيا قديمة بل تجاوزها الى الجيل الرابع الاحدث بما يعيد الى لبنان موقعه الريادي في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

في الخلاصة، ليس هذا الملف الا عينة مما ينتظر الحكومة العتيدة من ملفات دفعت قطاعات اقتصادية حيوية فيها ثمن التعطيل والشلل والتمنّع عن اتخاذ القرار.

سابين عويس

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"